

المحاضرة الأولى: ماهية علم اقتصاديات التربية

- I التطور التاريخي لعلم اقتصاديات التعليم
- II تعريف اقتصاديات التعليم
- III أهمية اقتصاديات التعليم مباحث
- IV اقتصاديات التعليم في الفكر الانساني
- V النظرة الاقتصادية للتعليم بحسب مختلف المدارس
- VI فعالية الاستثمار في التعليم
- VII أبعاد علم اقتصاديات التعليم :
- VIII مجالات علم اقتصاديات التعليم:
- IX مجالات تطبيق اقتصاديات التعليم في المدرسة

المحاضرة الأولى: ماهية علم اقتصاديات التربية

I. التطور التاريخي لعلم اقتصاديات التعليم

1- المرحلة الأولى :

يدخل ضمن هذه المرحلة صيغ المحاولات والدراسات التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ابتداء من الملاحظات التي أبدتها آدم سميث ودافيد هيوم في القرن الثامن عشر بخصوص أهمية التعليم من الناحية الاقتصادية وكيفية الموقف الاقتصادي من هذا النوع من النشاطات وانتهاء بالدراسات والتعميمات النظرية المتطورة نسبياً التي توصل إليها الفريد مارشال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بخصوص توضيح الدور الذي يلعبه التعليم. اتصفت المحاولات والدراسات التي دارت حول المسائل الاقتصادية في مجال التعليم في هذه المرحلة بـ :

- صفة العمومية، وعدم الاعتماد في مجال صياغة الأحكام من قبل الاقتصاديين في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على النتائج المتوخاة من الدراسات التطبيقية، بل كانت تلك الأحكام قد توصل إليها الاقتصاديون استناداً إلى المحاكمات العقلية والمنطقية البحتة ولم يكن بالإمكان التحقق منها تطبيقياً لعدم اعتماد الاقتصاديين في صياغة تلك الأحكام على وسائل وأدوات تطبيقية.

- تلك المعالجات لم تكن معالجات متكاملة للمسائل الاقتصادية في التعليم بل كانت بمثابة معالجات جانبية- عدا بعض المعالجات التي قام بها الفريد مارشال - ليعرض لها الاقتصاديون في معرض معالجتهم كمسائل اقتصادية عامة.

تغلب الطابع الاقتصادي للبحث على تلك المعالجات إذ عالج الاقتصاديون تلك الموضوعات وفق منهجية اقتصادية ولم تعط أهمية للخصائص التربوية في معرض معالجتهم للنشاطات التعليمية.

عدم تملكها لوسائل إحصائية تستطيع تحديد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، أو في تحديد وتقدير الآثار الاقتصادية للتعليم .

2- المرحلة الثانية:

وتشمل الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية في التعليم خلال القرن العشرين والذي نما بصورة ملحوظة، ونمت معه حركة البحث التعليمي في هذا المجال ويرجع لك إلى عوامل عديدة منها :

-تراكم الخبرات النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

-التطور الكبير الذي حصل في مجال الدراسات الاقتصادية بسبب توسع النشاط الاقتصادي وتعقده، وبسبب النمو الكبير في العمليات الإنتاجية التي رافق التطور العلمي.

-نمو الدراسات الخاصة بالموضوعات الاقتصادية في التعليم بعد الحربين العالميتين .

-ظهور التعليم بوصفه نوعاً من النشاط ومجالاً لا يمكن تجاهله من وجهة النظر .

-تزايد حجم الإنفاق الخاص بالأفراد والمؤسسات غير الحكومية على التعليم .

-شهد القرن العشرين حركة واسعة للنشاط العلمي لمختلف المنظمات الدولية والمؤسسات .وقد أجريت في القرن العشرين العديد من الدراسات التي أجريت في مجال تحديد دور المعرفة والتعليم بين العوامل الأخرى التي تسهم في زيادة الإنتاج

3-المرحلة الثالثة:

شهدت سنوات العقد الثامن من القرن العشرين سكوناً نسبياً في مجال الدراسات الاقتصادية في التعليم بعد ذلك الاهتمام والحماس الكبيرين اللذين ظهرتا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات من قبل الاقتصاديين والتربويين والمخططين ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والرسومية في مجال تنشيط الدراسات الاقتصادية في التعليم. وقد بدأت محاولات جديفة في السنوات الأخيرة للبحث عن أساليب أكثر صلاحاً في معالجة الموضوعات الاقتصادية في التعليم، وهكذا تعد هذه الفترة مرحلة للبحث عن أساليب وأدوات علمية تستطيع تجاوز الجوانب غير الدقيقة للطرق التي استخدمت خلال السنوات السابقة .

II. تعريف اقتصاديات التعليم: (مصطفى يوسف كافي، 2017، ص 99)

يعرفه قاموس ويسترن بأنه "عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق وخصوصا عن طريق التربية الرسمية".

وعرف بأنه "ذلك العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التعليم والتدريب وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال فترة زمنية محددة وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل".

كما عرفت بأنها العلم الذي ينظر إلى العمليات التعليمية من الزاوية الاقتصادية " وعرف قاموس التربية اقتصاديات التعليم بأنه "دراسة اقتصاديات الموارد البشرية والتربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية، وتحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة و العائد".

-اقتصاديات التعليم تسهم أولا بعملية إنتاج التربية والتعليم، وتوزيع التعليم ثانياً بين الجماعات والأفراد المتنافسين، وثالثاً بالقضايا التي تتعلق بمقدار ما ينبغي أن ينفقه المجتمع أو أي فرد فيه على الأنشطة التعليمية، وما هي أنماط الأنشطة التعليمية التي ينبغي أن يختارها.

-علم اقتصاديات التعليم "علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالية وبشرية وتكنولوجيا وزمنية، من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) عقلاً وعلم ومهارة وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً ومستقبلاً، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين"

ويمكن تعريف اقتصاديات التعليم بشكل مختصر بأنه: العلم الذي يبحث في قياس جدوى الاستثمار في التعليم وبالتالي فهو معني بدراسة العلاقة بين العائد من التعليم والمتفق عليه.

III. أهمية اقتصاديات التعليم (المبررات والأسباب):

يستمد علم اقتصاديات التعليم أهميته من المبررات والأسباب الآتية:

1- تزايد نفقات التعليم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية مقابل ارتفاع التكاليف المقدره الأداء مهام التعليم وإنجاز أهدافه، وما يفرض ترشيد تلك النفقات واستثمارها الأمثل لتحقيق أقصى حد من المنافع لصالح الفرد والمجتمع.

2- اعتبار التعليم عملية استثمارية شأنها شأن صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، له عائد اقتصادي (علاوة على العوائد الاجتماعية) يفوقها أحياناً، مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب

التحليل والقياس الاقتصادي لتحسين أدائه، ورفع كفايته الداخلية والخارجية، وتحقيق أكبر عائد مادي من ذلك الاستثمار.

3- تصاعد الطلب الاجتماعي على مختلف أنواع التعليم والتدريب بسبب الزيادة السكانية المقترنة بتفجر ثورة الأعمال والطموح، وحاجات العيش والعسل في الحياة المعاصرة، وما يستلزمه ذلك من توفير الإمكانيات والقدرات للتوسع في التعليم و تطوير نظمه.

4- حاجة التنمية وسوق العمل - وبخاصة في دول العالم الثالث - إلى قوى عاملة مؤهلة ومدربة في كافة التخصصات وعلى جميع المستويات، المواكبة المواصفات أداء المهن ومتغيرات العلم والتقنية، واتخاذ التعليم وسيلة لتصحيح الاختلالات الهيكلية لقوة العمل ونوعية مهاراتها.

5- تعزيز روابط النظام التعليمي ومؤسساته بالنظام الاقتصادي وبجهود التنمية على أسس معروفة ومفهومة، وجعل التعليم أكثر قدرة على الاستجابة لمطالب التنمية وتحدياتها الحالية والمستقبلية من أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وما يقتضيه ذلك من إعادة تنظيم التعليم وتطويره شكلا ومحتوي، ورفع كفايته وفعالته، لرفع قدرته على الاستجابة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوقع احتمالات المستقبل والاستعداد لمواجهةها.

6- يتيح من حصر مدخلات التعليم وتنقيحها وتثمينها ماديا، وتحديد العمليات والأنشطة الداخلية بناء على كلفتها، والوقت والجهد المبذول لإنجازها، ثم الوقوف على حجم النفقات المستثمرة في التعليم، وتقدير كلفته وتحليلها وقياسها، بأساليب اقتصادية وكذا حساب العائد المادي الناجم عن ذلك الاستثمار.

7- يمكن علم اقتصاديات التعليم الحكومة والمسؤولين على التعليم من توزيع مخصصات التعليم السنوية والموارد الأخرى على أنواع التعليم، وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة تبعا لأهميتها، والتدقيق في أساليب الصرف، ويقدم خيارات واسعة لإعادة توجيه مسيرة التعليم نحو أغراض معينة تلبي احتياجات عاجلة أو تصحيح أية اختلالات حاصلة في بعض أنواع التعليم ودفع بعضها للنمو السريع.

8- ظهور نظم تعليمية بمؤسسات متخصصة وبمضامين وأساليب متطورة مما يستدعي التسلح بالنظرة الاقتصادية لتطوير أكثرها ملائمة وأعلىها كفاية وأقلها كلفة، وأكثرها مردودة ومنفعة.

9- مشكلات مركبة ومعقدة في النظم التعليمية المعاصرة، وهو ما يفرض استخدام منطق الاقتصاد، لتحليل تلك المشكلات و استنباط سبل التغلب عليها.

10- أصبح التعليم والتدريب المقدم في المؤسسات التعليمية مصدر الحصول على المهارة والمعرفة اللازمة للعمل والعيش في المجتمعات المعاصرة والتفاعل معها مما يفرض توزيع الدارسين على مختلف التخصصات، ورفع قدرة التعليم على تنمية مهارات أبناء المجتمع وقدرتهم، ومدهم بالأفكار والأساليب الجديدة الأداء الأعمال، وإشراكهم في عمليات الإنتاج ورفع قدرتهم على التكيف مع تقلبات العمل ومع المتغيرات السريعة في مواصفات الوظائف والمهن، وذلك من أجل توظيف التعليم توظيفاً اجتماعياً مستمراً، ورفع مساهمة التعليم في دفع عمليات التنمية وتسريع معدلات نموها.

11- يعد التعليم المصدر الرئيس للمشاركة في الدخل القومي الفردي مما يفرض حصول كل مواطن على فرصته التعليمية الملائمة من أجل تحسين قدرته التنافسية في الحصول على عمل ورفع قدرته الإنتاجية، وبالتالي الحصول على دخل أعلى، فضلاً عن المساهمات الاجتماعية للتعليم، وبذلك يعد التعليم المدخل السليم لتوسيع نطاق توزيع الدخل القومي بين سكان المجتمع.

12- يساهم في توضيح عدد من المفاهيم والحقائق والممارسات الاقتصادية في ميدان العمل التربوي، وفي ترسيخ الأساليب الاقتصادية المستخدمة في المؤسسات الإنتاجية، وكذا متابعة النظريات والمفاهيم والأساليب الجديدة في علم الاقتصاد، وتطويرها للعمل التربوي.

13- يعين علم اقتصاديات التعليم المسؤولين عن التعليم والمخططين و المتنفذين على الاستعانة بالنظرة الاقتصادية لوضع سياسات التعليم وخططه و برامجهم ومشاريعهم، ويقدم المعارف النظرية والخبرات العملية لمختلف مستويات التنفيذ للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها، والبحث عن أساليب ووسائل تمكنهم من الاستخدام الرشيد للموارد التي تحت تصرفهم.

14- يبين الجهد التعليمي لأي بلد بمقدار ما تخصصه الدولة من الناتج المحلي الكلي، ومن ميزانيتها السنوية من أموال التعليم، ربما تكون على حساب مشاريع حيوية أخرى، من أجل تعليم أبناء المجتمع وتكوين الثروة البشرية في المجتمع، بما يسمح برصد مؤشرات لنمو مخصصات التعليم التربوية، وإجراء المقارنات المحلية بين نظم التعليم ومراحل وأنواع التعليم، وبين الأعوام الدراية وبين مناطق الدولة الواحدة،

ثم إجراء المقارنات الدولية التي تمكن من استخلاص الدروس والعبر، والإفادة منها في تصحيح الاختلالات القائمة في موارد التعليم وإعادة توظيفها الأمثل.

15- يسمح باستشرف موارد التعليم العالية والمادية في مستقبل التعليم وتوقع احتمالات نموها، وفرص تطويرها في ضوء الموارد اللازمة للتعليم، وتقدير قيمتها في المستقبل، وما سوف تتيحه من إثناء فرص التعليم، وتحسين نوعيته بما من شأنه البحث عن بل التغلب على نقص موارد التعليم والبحث عن مصادر تمويل جديدة.

IV. اقتصاديات التعليم في الفكر الانساني:

1- أفلاطون: كان ينادي بتطبيق نوع من تقسيم العمل في دولته المثلى، فكل ش خص يجب أن يتخصص في مهنة واحدة، فهذا التخصص أو تقسيم العمل أحسن من اشتغال كل شخص بكافة المهن والأعمال. ويبي أفلاطون محبته في تقسيم العسل على حجتين:

الأولى: وهي اختلاف الموهبة الطبيعية، أي أن لكل فرد مواهبه وكفاءاته الخاصة وأن الاختلاف بين الأفراد من هذه الناحية يجعل كلا منهم مهية بطبيعته لعمل معين أو لمهنة محددة. الثانية: أن تخصص كل فرد في المهنة التي يكون مهيتها لها بطبيعته يزيد الإنتاج من حيث الكمية ويحسنه من حيث النوعية والميزات.

العالم الانجليزي (أدم سميث) في القرن الثامن عشر مع وجود اختلاف بين نوعي تقسيم العمل الذي نادى بهما أفلاطون وأدم سميث. فكما نلاحظ أن أفلاطون ينادي بتخصص كل فرد في حرفة أو مهنة تتناسب مواهب وكفاءات ذلك الشخص، ويزترب على ذلك زيادة الإنتاج أو تحسينه. نجد أن أدم سميث يهتم بتقسيم عملية إنتاج السلعة الواحدة إلى عدة عمليات جزئية يتخصص في كل عملية منها شخص أو أشخاص معينون، ذلك التخصص ليس على أساس مواهب الفرد بل لأن هذا التخصص يزيد إنتاجية العمل الإنساني.

2- أرسطو: ميز أرسطو بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة لكل سلعة، فقيمة الاستعمال تمثل الإشباع الذي يتحقق من تلك السلعة، أما قيمة المبادلة فهي ما تحصل عليه من سلع في السوق نتيجة المبادلة الشيء بغيره من تلك السلع. وهذه التفرقة لها مكانتها في الفكر الاقتصادي الحديث لأنها تمثل نقطة البدء لنظرية القيمة التي تمثل مكانة رئيسة في الاقتصاد السياسي. وعرف أرسطو الاحتكار تعريفاً يأخذ به إلى اليوم وهو "انفراد بائع واحد في بيع سلعته في السوق، ويستطيع عندها فرض السعر الذي يراه ويحقق أرباحاً طائلة.

3 - أشهر المفكرين المسلمين والرواد في التربية والتعليم:

أ- الشيباني أبو عبد الله محمد فرقد الشيباني،

وضع الشيباني العلم في مرتبة الكسب نفسها وجعل الاثنين فرضا واجبة على كل مسلم - لقد أجرى الشيباني مقارنة بين الكسب والعلم، الأول بعد عملا "منتجا" ويؤدي إلى تحقيق فائدة مادية معينة لصاحبه، مثلما يحقق العلم فائدة معنوية في التثقيف وتنمية الفكر وفائدة مادية لا تقل أهمية عن الفوائد التي يجتلبها الكسب. ويرجع الشيباني أكثر حين يؤكد أن العلم ليس مفيدة فقط على مستوى الفرد بل كذلك على مستوى الأمة جمعاء، ولذا فقد جعل تعليم الناس فرضا على جميع المتعلمين والعلماء بل وقد أوصى أن يبذل المتعلمون قصارى جهدهم في تعليم الناس. فإن الشيباني سبق في هذه المقولة المقولات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1950 والتي تؤكد المردود الاجتماعي للتعليم والفوائد التي تأتي منه على مستوى الأمة بشكل عام إضافة إلى الفوائد التي يمكن أن يحققها على المستوى الفردي.

ب- القابسي أبو الحسن علي بن محمد (324 - 403 هـ) عاش العصر العباسي وقد كان من المبرزين الأوائل في مناداته بالتعليم الإلزامي وذلك على أساس ديني وأدبي لا إلزام قانوني. أي يختلف عن الوضع الحالي في أن الدولة الحديثة مكلفة بالتعليم وملزمة بفتح مدارس، فالتعليم الآن حق من حقوق الفرد. وعمم القابسي مناداته بالإلزامية التعليم لتشمل البنين والبنات وقد أكد حق البنات في التعليم لأن المؤمنين والمؤمنات مكلفون بمعرفة نص القرآن، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصي بتعليم البنات، ونصح القابسي بتعليم أبناء المسلمين غير القادرين على الإنفاق على التعليم ودفع أجر المعلم بان يقوم بيت مال المسلمين بالإنفاق عليه. وتطورت فكرته فيما بعد إلى نظام الأوقاف وهو ما يجسسه الموسرين من أموال الضمان استمرارية المدارس وبقاء التعليم.

ج- الغزالي (1059 - 1114) نجده ينظر للعلوم حسب ما تؤديه من دور في تم الكمال الإنساني المنشود أي ما يعرف اليوم نظرة (براهماتية) وقسم العلوم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: علوم مذمومة قليلها وكثيرها كعلوم السحر والتنجيم وكشف الطوالع. القسم الثاني: علوم محمودة كثيرها وقليلها مثل العلوم الدينية والعبادات، القسم الثالث: علوم يحمد منها قدر معين ويحرم التعمق فيها مثل علوم الفلسفة. ويرى أن العلوم الدنيوية كالطب والحساب والفلسفة من فروض الكفاية.

د- ابن خلدون: (1332 - 1406) نجد أن ابن خلدون يركز على تنظيم التعليم، وعلى القوي الثقافية المؤثرة فيه، ففي مقدمته المشهورة هناك فصلا الفصل الثالث والثلاثين) عنوانه في أن الصنائع كسب صاحبها عملا " وهو يبين أن الصنائع من مستلزمات الحضارة، وأن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع، وأن

الصنائع لا بد لها من العلم، كذلك فإن العلم يفيد في الصنائع الشيء الكثير، وهذه النظرة إلى التعليم كوسيلة من وسائل كسب الرزق لم تطف على قيمته المعنوية وإلى النظرة إليه كلذة عقلية ومطلب مقصود لذاته. وقسم ابن خلدون السلع إلى كمالية وضرورية والطلب على هذه السلع يتوقف على درجة العمران، وبين كذلك نسبة التقسيم فالبلد كثير العمران يكثر فيه الترف فتقلب السلع الكمالية إلى سلع ضرورية، وأدرك كذلك تأثيرات العرض والطلب على تحديد أثمان السلع وفي تقلبات تلك الأثمان، وبحث في أثر اختلاف الثروة بين البلدان المختلفة في طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة، وأثر ذلك على ما يسمى اليوم المستوي العام الأسعار. وذكر أن الصناعات إنما تكثر إذا كثرت طالبوها، وإذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ولا يوجد قصة إلى تعلمها .

ومن أهم ما قدمه في المجال الاقتصادي نموذجاً تحليلية لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي بناء على عنصرين هما تزايد السكان، ومزايا تقسيم العمل، فمن ناحية لاحظ أن تقسيم العمل ضرورة لا مفر منها لأن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، ومن هنا وجب أن يكون الأفراد متعاونين جميعاً في عمرانهم على ذلك، ويرى أن كثرة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل وإلى كثرة أنواع الأعمال التي توجد في المجتمع، ويؤدي تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج في المجتمع، فيزيد الإنتاج عما يشبع حاجاتهم الضرورية فيوجهون جزء من نشاطهم الإنتاجي إلى إنتاج السلع الترفيهية والكمالية، وتؤدي إلى الزيادة في الإنتاج إلى زيادة دخول الأفراد فيزيد طلبهم على السلع الذاتية فتتطور صناعات جديدة ويكثر دخل المصنوع وخرجه... فيزداد الترف تبعاً للكسب. وزيادة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل، وتقسيم العمل يزيد الإنتاج فيزيد الدخل ومن ثم يزيد الطلب على السلعة، فتتطور صناعات جديدة، وتحصل زيادات أخرى للدخل، وهكذا.

4-مارتن لوثر (1483-1546) وقد دعي إلى تعليم الفتيان والفتيات، ورأى أن يجمع الفتي بين التعليم المدرسي وتعليم مهنة، وأن تجمع الفتاة بين التعليم المدرسي والتعليم البيتي ودعا إلى جعل نفقات التعليم من اختصاص السلطات العامة، وبين للأباء أن إرسال أطفالهم للمدرسة واجب، وإلزام أدبي وخلق.

5-آدم سميث: وقد اتضحت اهتماماته بالعنصر البشري في كتابه الشهير "ثروة الأمم" حيث بين في أكثر من موضوع أهمية التربية وجعل بين عناصر التربية رأس المال الثابت الذي عرفه بالقابليات المكتسبة والمفيدة لبعض أعضاء المجتمع والتي تساهم التربية في بنائها.

6-الفرد مارشال : قال في كتابه (أصول الاقتصاد) "إن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، ذلك لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح، والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع، يستطيع

أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها، وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوي معيشته، وتوفير الحياة الكريمة له ". ويشير إلى أن "أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر".

7-وليم بيتي : لقد حاول قياس قيمة رأس المال البشري وبين بأن مردود الاستثمار إلى رأس المال البشري كان عاليا جدا وطالب الاقتصاديين من بعده بضرورة تخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم، فيما اعترف معظم الاقتصاديين الذين جاءوا بعد آدم سميث بأهمية التعليم، ولكنهم كانوا يميلون إلى تركه جانبا عند بناء نظرياتهم في النمو الاقتصادي حتى جاء مارشال. هناك محاولات جادة لتغيير قيمة الكائن الإنساني منها محاولة بيتي، الذي بني تقديراته على أساس أن إجمالي مكاسب العمل هي البقية المتبقية النفقات الكلية بعد خصم الأرباح من الأرض ومصادر أخرى وكذلك قيمة البشر تساوي عشرين مرة قدرة مكاسب العمل السنوي العالية. وهكذا يرى وليام بيتي أنه هناك مساهمة قوية للرأس المال البشري في الدخل الوطني و هذا إلى جانب الموارد الطبيعية.

8-كارل ماركس: احتل عنصر العمل البشري أو الإنساني بمفهومه الواسع مكان الصدارة في الفكر الماركسي وقد انعكست أهمية النظرة الماركسية للإنسان في الأهمية القصوى التي أولاها الفكر الماركسي للتربية باعتبار دورها الخلاق في إعداد وتكوين الإنسان وتنمية قدراته بشكل عام وقدراته الذهنية والفكرية بشكل خاص. الإنسان "أثمن رأسمال".

9-مالتوس: جاء مالتوس وانصاره ليؤكدوا من جديد على أهمية التربية و مكانتها كعامل من عوامل التنمية الإقتصادية و إذا تتبعنا آراءهم لوجدنا أنهم يشيرون إلى دور التربية في تنظيم العلاقة بين نمو السكان ونمو الموارد الطبيعية. أي أن مالتوس بين العلة الوطيدة بين التربية وتنظيم النسل.

10-فيشر: أدخل في نظريته رأس المال المعنوي (العنصر الإنساني) ضمن عناصر رأس المال وقد أكد وجوب استخدام رأس المال الإنساني أينما وجد وإذا كان رأس المال هو الرصيد الذي يؤدي إلى مزيد من الدخل بمضي الوقت فإن الأموال التي تنفق على التعليم تؤدي مزيد من الدخل من وجهة نظر الفرد والمجتمع وهي تعتبر نوعا من أنواع المال باعتبار العنصر البشري.

11-أريك ليندر برج: لقد أثبت اريك ليند برج، أن الإنتاج يزيد مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال، ولقد قام في هذا المجال بوضع بحث حول العلة بين زيادة الإنتاج و عوامل أخرى آل و هي التعليم والخبرة والتدريب وكانت نتيجة بحثه تتمثل في أنه هناك علاقة قوية بين هذه الزيادة وبين عوامل التعليم والتدريب والخبرة.

6- دينسون: تناول عوامل النمو الاقتصادي في أمريكا والعوامل البديلة وقياس أثر كل العوامل المختلفة ومن بينها (المستوي التربوي) على مستوى الدخل القومي وتوصل إلى أن عامل التربية يساهم في 23% من مجموع الزيادة في الدخل القومي.

7- ثيودور شولتز: أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو، اتجه في أبحاثه نحو قياس العائد الاقتصادي للتعليم و إلى فكرة الاستثمار في البشر مباشرة وبكل وضوح وتمكن من عرض هذه الثورة الجديدة ثورة الاستثمار البشر في كتابة القيمة الاقتصادية للتربية" فقد قام الزيادة في الإنتاج وظاهرة التحسن التي سادت أمريكا خلال فترة الخمسينات وأوضح أن الاستثمار البشري يكمن في التربية. وألقى أثناء توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام 1960 خطايا أبرز فيه أهمية الموضوع وأشار إلى أهمية التعليم في تكوين رأس المال البشري وقيمه الاقتصادية.

V. النظرة الاقتصادية للتعليم بحسب مختلف المدارس:

1- النظرة الاقتصادية الكلاسيكية للتعليم :

يعد الاقتصادي آدم سميث من الاقتصاديين الأوائل الذين أسهموا في التحليل الاقتصادي النظري للتعليم و ذلك في كتابه "ثروة الأمم"، ففي معرض حديثه عن رأس المال الثابت استعرض أربعة أشكال من هذا النوع من رأس المال، أولها: كل الآلات والأدوات والأجهزة الصناعية التي تسهل وتختصر العمل، و ثانيها: كل البنائيات التي تعد مصدر دخل سواء بإيجارها للغير، أو باستخدامها في العملية الإنتاجية، وثالثها: كل عمليات التحسين والتهيئة التي تتم على الأرض، ورابعها كل القدرات والكفاءات النافعة التي يكتسبها الأفراد، ويرى أن اكتساب هذه الكفاءات يكلف مكتسبها نفقات حقيقية طوال فترة تعليمه أو تدريبه، ويعتبر هذه النفقات رأس مال ثابت،

ويعتبر هذه الكفاءات جزءا من ثروة الفرد، وبالتالي جزء من ثروة المجتمع الذي ينتسب إليه، ثم يجري مقارنة بين العامل الكفاء الذي يتقن عمله وبين الآلة أو أي أداة صناعية من حيث تسهيلها واختصارها العمل من جهة، ومن جهة أخرى من حيث النفقة المبدولة في كليهما والتي تعود عليهما بأرباح في المستقبل .

وبما أن التعليم رأس مال ثابت يرى آدم سميث أن أجر العامل المتعلم يجب أن يتضمن جزءا لتغطية المال الذي أنفقه في سبيل تعلمه، يساوي على الأقل العائد العادي لنفس رأس المال المستثمر في شيء مادي آخر .فالتعليم إذن بالنسبة للفرد يعتبر تكلفة تعود عليه في المستقبل بدخل أعلى . كما اهتم أيضا بتحليل نفقات التعليم ودور الدولة في دعم التعليم لما في ذلك من فائدة للمجتمع ككل، ودعا إلى ضرورة إدخال المنافسة إلى التعليم والتقليل من تدخل الكنيسة في التعليم، وأشاد بدور التربية الدينية لكل أفراد المجتمع في تكوين مواطنين صالحين غير أنه يرى عدم الجدوى من تعليم أبناء الطبقات العاملة من الشعب .

أما (B-J.SAY) فهو يعتبر التعليم الجيد رأسمال , يجب أن نستخلص الفوائد الموجودة فيه، بالإضافة إلى الأرباح العادية التي تنتجها الصناعة، ويعتبر أن الأعمال التي تتطلب تعليما تكويننا حرا جيدا يجب أن تتقاضى عائدا أكبر من تلك الأعمال التي لا تتطلب التكوين الجيد المسبق .أما (S-J,MILL) في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" فقد أدخل المؤهلات العلمية في معرض تعريفه للثروة، وتحدث عن فشل آليات السوق مع قطاع التعليم مخالفا بذلك ما ذهب إليه A,SMITH. وأكد (S-J,MILL) على أنه للوصول لتغيير عادات العمال يجب أن يكون هناك تعليما وطنيا لأبناء الطبقة العاملة.

2- النظرة الاقتصادية النيوكلاسيكية للتعليم :

لقد واصل الاقتصاديون النيوكلاسيك على نفس دأب الكلاسيك حين اعتبروا أن التعليم بإمكانه أن يجعل المواطنين يعملون على زيادة ثروتهم ومن ثمة ثروة مجتمعهم بتقبلهم لقواعد عمل النظام الرأسمالي وعملهم بها. إلى أن جاء الاقتصادي النيوكلاسيكي (A, MARSHALL) , الذي يمكن اعتباره من الاقتصاديين الأوائل الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم حين اعتبر الاستثمار في البشر من أكبر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ،حيث اعتبر أن التعليم وسيلة لتحريض النشاط الذهني، وبالتالي فهو يجعل الفرد أكثر ذكاء وحبا للاطلاع وأكثر قدرة على التكيف، أكثر عطاء واستعدادا وانضباطا في عمله.

ويقسم التعليم الى نوعين أساسيين: تعليم عام وتعليم تقني، ويعد من أنصار التعليم التقني للطبقات العاملة أو للطبقات المتوسطة لما له من دور مهم في النشاط الصناعي المتزايد في ذلك الوقت ويخصص (A).
MARSHALL جزءا كبيرا من تحليله الاقتصادي للتعليم لتحليل دور التعليم في اكتشاف العبقرية الموجودة في المجتمع - التي تعتبر حسب رأيه ثروة للمجتمع الذي تولد فيه - ويرى أن عدم استخدامها يعد هدرا للثروات المادية للبلد، ولهذا فهو يعتبر أن لا شيء يمكن أن ينمي الثروة المادية للبلد أكثر من تحسين المدارس وخاصة المدارس الابتدائية، ويدعو إلى ضرورة وضع نظام منح تسمح للأبناء العمال الموهوبين بمواصلة تعليمهم النظري والتقني.

ويرى أن القيمة الاقتصادية لعبقرية صناعية كبيرة واحدة تكفي لتغطية نفقات التعليم لمدينة بأكملها

كما حاول تحليل تأثير نفقات التعليم على عرض العمل، ويوصي في الأخير بضرورة عدم التقشف في الإنفاق العمومي على التعليم ، لأنه يعتبر الإنفاق على التعليم استثمارا في البشر من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة.

3- النظرة الاقتصادية الحديثة للتعليم :

وفي منتصف القرن العشرين تقريبا، انتقل اهتمام الاقتصاديين بالتعليم من مرحلة الحديث النظري عن دوره الاقتصادي إلى مرحلة محاولة قياس الآثار الاقتصادية للتعليم - خاصة في الدول الغربية-، من خلال أعمال (1958) MINCER، وخاصة أعمال SCHULTZ، والتي حاول فيها قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي، من خلال البحث في الآثار الإنتاجية للتعليم وقد قادته أعماله عام 1761 إلى الدعوة بان يعامل التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري، وتحولت النظرة إلى التعليم من مجرد كونه قطاعا كباقي القطاعات الخدمية تخصص له أموال تقاس فعاليتها بما تضيفه إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى اعتبار التعليم نشاطا استثماريا له مردوده على مستقبل التنمية. هذه الأعمال هي التي مهدت الطريق للاقتصادي الأمريكي S.G.
" BECKER عام 1764 لإرساء قواعد نظرية " رأس المال البشري"، حيث اهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم ورعاية صحية مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب لأنه من أكثر أنواع الاستثمار البشري توضيحا لتأثير رأس المال البشري على المتغيرات الاقتصادية مثل الإيرادات والأجور والتكاليف وقد حاول أن يبرهن على أن معظم الاستثمارات في رأس المال البشري توضيحا لتأثير رأس المال البشري على

المتغيرات الاقتصادية مثل الإيرادات والأجور والتكاليف وقد حاول أن يبرهن على أن معظم الاستثمارات في رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة الإيرادات

VI. فعالية الاستثمار في التعليم :

1. الاستثمار في التعليم:

ظهرت هذه الفكرة في منتصف القرن العشرين، حيث كان ينظر لقطاع التعليم من قبل نظرة المستهلك الذي يستهلك أموال دافعوا الضرائب دون الحصول على مقابل، يعود هذا كما ذكرنا سابقا إلى عدم الاهتمام بقطاع التعليم خصوصا قبل الحرب العالمية الثانية، لكن بعدها توجهت معظم الدول إلى هذا القطاع لسببين أساسيين:

- حيوية هذا القطاع و أهميته في النمو الاقتصادي

- رغبة الدول في النهوض بالاقتصاديات المدمرة جراء الحرب.

تمت مراجعة دور قطاع التعليم في مختلف جوانب الحياة وما يمكن أن يحدثه من نمو في جميع هذه الجوانب، فانطلقت هذه الدول في التركيز على هذا القطاع وخصصت له موارد مالية مهمة لتتمكن من تكوين يد عاملة مؤهلة وقوة بشرية كفأة. و لتوضيح فكرة الاستثمار في التعليم نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع: الفرع الأول يخص جدوى الاستثمار في التعليم، الفرع الثاني تكاليف التعليم و عوائده، الفرع الثالث مؤشرات زيادة الإنفاق على الاستثمار في التعليم.

2. جدوى الاستثمار في التعليم:

يعتبر التطور التقني والعلمي من الأسباب الأساسية التي أدت إلى اعتبار قطاع التعليم قطاعا منتجا، خصوصا إذا علمنا أن معظم التكنولوجيات الجديدة وكذا التقنيات الحديثة مخترعوها هم مخرجات التعليم. ولكي نطبق هذه التكنولوجيات والتقنيات يلزمنا أناس مهرة أو أناس قادرين فكريا وعقليا على استيعابها. ولهذا تلجأ معظم الدول كي تواكب الحضارة التكنولوجية إلى تكوين باحثين وطلبة قادرين على القيام بهذه المهمة وهذا عن طريق الاستثمار في قطاع التعليم، حيث تزايد الاهتمام باقتصاديات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، لقد بدأ الاقتصاديون في إيجاد علاقات بين الإنفاق على الاستثمار في التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي، ويعتبرون أن الإنفاق على التعليم هو نوع من الإنفاق الاستثماري خصوصا في هذه الفترة أين أوضح التعليم قدرته على تلبية تثريريا، كل رغبات المجتمع. ويترتب على هذا الإنفاق ارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد ومن ثم زيادة مردودية هؤلاء الأفراد وكذا إنتاجيتهم وهذا ما يدفع بعجلة النمو إلى الأمام.

أكد علماء المستقبليات أن القرن الـ 21 سيكون العنصر الحاكم والفعال فيه هو الإنسان المتعلم والقادر على أن يستمر متعلما ومتعدد المهارات وأن المعرفة قوة، من ثم فالأمة القوية هي الأمة العارفة. أما الأمة التي ستخلف عن استثمار مواردها البشرية فستبقى في خطر خصوصا إذا علمنا أن السرعة التي تتغير بها التكنولوجيا تكاد تكون تقريبا يومية. فأساس الاستثمار في التعليم هو أن هذا القطاع يعتبر نقطة تقاطع القطاعات الأخرى، لأن فعاليته ستؤدي إلى زيادة فعاليات القطاعات الأخرى، حيث أكدت عشرات الدراسات والبحوث على الوظيفة الاقتصادية للتعليم ودوره في التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي أن حجم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي يؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على فعالية الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

VII. أبعاد علم اقتصاديات التعليم :

- 1- التكلفة: وهي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحدد .
- 2- العائد: وهو الفائدة أو العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية. معدل العائد: وهو النسبة بين الفائدة المادية العائدة من برنامج تعليمي معين وبين تكلفة هذا البرنامج
- 3- الخيارات: وهي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو الوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الأمثل من بينها.
- 4- مصادر التمويل: وهي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية
- 5- الكفاية والفعالية والتقييم: وتعني جودة الخدمات التعليمية وملائمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع

VIII. مجالات علم اقتصاديات التعليم:

- تنوعت المجالات التي يدرسها علم اقتصاديات التعليم، وتشعبت نواحي اهتماماته ولعل أبرزها:
- 1- التعليم ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بينهما تأثيرا وتأثرا، وكيف يساهم كل منها في توفير مقومات وشروط إنماء الأخر.

2- تمويل التعليم و الإنفاق عليه وكلفته وعائده، وذلك بدءا من تحديد مصادر تمويل التعليم (حجما ونوعا) التقليدية منها والجديدة، ومرورا بتوزيع الإنفاق على أنواع التعلم ومراحلها وصور استخدامها في ضوء التكلفة و إنتهاء بعائدات التعليم المادية منها وغير المادية على المستويين الفردي والمجتمعي.

1- الاستثمار في التعليم وذلك بتحليل الإنفاق على التعليم سواء أكانت طبيعته استثمار، أو استهلاكاً أو يجمع بين الاستثمار والاستهلاك وتتبع عائدات الاستثمار والاستهلاك في التعليم، وقياس عائد الاستثمار من التعليم على مستوى المؤسسات التعليمية أو المراحل التعليمية.

2- القيمة الاقتصادية للتعليم ومدى مساهمة التعليم في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي المرتبط بالتعليم أو الناتج عنها.

3- الكفاية الإنتاجية في التعليم سواء الكفاية الداخلية أو الخارجية بمستوياتها الكمي والكيفي وطرائق حسابها، وكذا مخرجات التعليم أو الكفاية الإنتاجية للتعليم ومدى وفائها باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفعاليتها في رفع وتيرتها وأثر الهدر التربوي على كفاية التعليم وفعاليتها.

4- مفاهيم علم اقتصاديات التعليم وأسسها ونظريات التعليم والتنمية، وما يتضمنه من نماذج رياضية، ومن أساليب إحصائية كمية وكيفية تمكن من القياس والتقييم وكذا متابعة التغيرات التي يشهدها هذا العلم ومجالاتها.

5- مساهمة التعليم في التنمية البشرية المستدامة وتنمية رأس المال البشري ورأس المال الفكري والمساهمة في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

6- تطوير نظم تعليم و تعلم جديدة ببرامج متعددة، تعتمد على مصادر التعلم حديثة سواء ارتبطت مع نظام التعليم أو امتدت مع المدارس من المؤسسات التعليمية إلى المنازل وأماكن الترفيه أو استمرت مع المتخرجين إلى أماكن العمل وغيرها في ضوء معايير اقتصادية تحقق الفائدة المرجوة، والعائد المادي المنشود.

7- البدائل والأولويات في اقتصاديات تعليم الكبار، واقتصاديات التعليم المفتوح، واقتصاديات تعليم الفئات الأشد فقرا والمهمشين.

8- البدائل والأولويات لوضع خطة استراتيجية المؤسسة التعليمية، أو نوع تعليمي، أو النظام تعليمي في محافظة، أو ككل وفقا لمنظور علم اقتصاديات التعليم معايير الكمية و الكيفية إعداد وتنفيذا ومتابعة وتقيوما.

- 9- العائد المنتظر الحصول عليه من الإنفاق الاستثماري في التعليم ومقارنه ذلك بالعوائد المنتظرة من الاستثمارات الأخرى، سواء المتعلقة برأس المال البشري أو برأس المال المادي.
- 10- الاستثمار في وقت الطلبة والمعلمين والإداريين والمباني والتجهيزات والمعامل والمختبرات وتقنيات التعليم والتعلم الحديثة.
- 11- دراسة علماء اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من نظريات وأفكار ومن مفاهيم وحقائق ومن أساليب ووسائل تمكن من تأصيل علم اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من بحوث ودراسات اقتصادية عقلية في مختلف مجالات التعليم ونظم التعليم ككل.

.IX مجالات تطبيق اقتصاديات التعليم في المدرسة:

إن أهم مجالات تطبيق اقتصاديات التربية في المدرسة ما يلي:

- 1- مفاهيم ونظريات علم اقتصاديات التعليم وأساليبه في المدرسة.
- 2- مصادر تمويل المدرسة.
- 3- إعداد ميزانية المدرسة.
- 4- الإنفاق على المدرسة حجما ونوعا واتجاهها ومستوي.
- 5- تكلفة التعليم في المدرسة.
- 6- عائدات التعليم في المدرسة.
- 7- الكفاية والإنتاجية في المدرسة.
- 8- الهدر التربوي في المدرسة.
- 9- الاستثمار التعليمي في المدرسة.
- 10- أساليب وصيغ الاستخدام الأمثل للموارد المدرسة.
- 11- النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية الكمية والكيفية القياس والتقييم.
- 12- تجويد التعليم في المدرسة.
- 13- وضع خطط تربوية للمدرسة في ضوء منطق اقتصاديات التعليم.

